

ندوة "العدالة وكرامة الإنسان"

الكويت، 12 - 13 فبراير 2000

تقديم

عقدت الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية بالتنسيق مع أعضاء منظمة العفو الدولية بالكويت، وبالتعاون مع جمعية المحامين بالكويت، سمناراً شبه إقليمي شارك فيه مشاركين ومشاركات وخبراء وخبيرات من دول الخليج من قضاة ومحامين وناشطي حقوق إنسان ومسؤول حكوميين ومنظمات غير حكومية محلية عاملة في مجال المرأة، وذلك في يومي 12 و13 فبراير 2000.

ولقد ركز السمنار على العدالة الاجتماعية والمساواة وذلك فيما يتعلق بمشاركة المرأة في اتخاذ القرار، العمال المهاجرين، وكذلك دور القضاة والمحامين في ضمان سيادة حكم القانون وذلك وفقاً للمحاور التالية:

1. وضعية المرأة في مراكز صنع القرار
2. دور القضاة والمحامين في بناء دولة الحق والقانون
3. قوانين العمل والتمييز: أوضاع المرأة والعمال المهاجرين

هذا ولقد تطرقت أوراق العمل المقدمة والمناقشات التي تتبعها إلى الجوانب التالية:

دور القضاة والمحامين في بناء دولة الحق والقانون

1. ضمانات العدالة في الجهاز القضائي، بما في ذلك معايير المحاكمات العادلة
2. أهمية استقلال القضاء مادياً وإدارياً
3. دور القضاة والمحامين في التصدي للقوانين التي لا تتماشى مع المعايير الدولية
4. دور القضاة والمحامين في سد الثغرات في التشريع
5. هل هناك فرق في الدور المناط بالمحامين والقضاة

6. ضمان المساواة أمام القانون وتمكين الجميع من التمتع بالتمثيل القانوني المناسب
7. ضمان استقلال إجراءات وقرارات المحاكم من المؤثرات الخارجية: مثلاً الصحافة، الحسب والنسب، الوضع السياسي أو أي ضغوط أخرى
8. توصيات ومقترحات عملية

وضعية المرأة في مراكز صنع القرار

1. المعوقات التي تحول دون تمكين المرأة من تبوء مراكز صنع القرار
2. السلبيات المترتبة على عدم تمكن المرأة من تبوء مراكز صنع القرار
3. كيفية فتح المجال أمام المرأة لتبوء مراكز صنع القرار (بما في ذلك القضاء، البرلمان .. الخ) أو للمساهمة غير المباشرة في صنع القرار
4. دور المشاركة الفاعلة للمرأة في التنمية وتأثير ذلك على صنع القرار
5. توصيات ومقترحات عملية

قوانين العمل والتمييز ضد المرأة والعمال المهاجرين

1. تأثير التمييز على التنمية
2. كيفية مواجهة التمييز في قوانين العمل ووضع الضمانات التشريعية وغيرها لمواجهة التمييز
3. الخروقات الأخرى الناجمة عن التمييز
4. تحديد الأشكال النمطية التي يحدث فيها التمييز
5. تحديد أشكال التعارض/التناقض بين قوانين العمل المحلية في الخليج والمعايير الدولية
6. أسباب التمييز: هل التمييز ضد المرأة والعمال المهاجرين نتاج لقوانين العمل فقط أم أن هناك عوامل أخرى (العادات والتقاليد، .. الخ) تساهم في ذلك التمييز
7. توصيات ومقترحات عملية

التوصيات

دور القضاة والمحامين في بناء دولة الحق والقانون

1. (أ) ضرورة أن يقوم المحامون بدورهم في التصدي بالدعاوى أمام المحاكم في قضايا الحريات والتعاون مع الإعلام لتمليك الرأي العام الحقائق المتعلقة بهذه القضايا.
- (ب) حث المحامين على استخدام المواثيق الدولية التي صادقت دولهم عليها في المحاكم الوطنية كجزء من التشريع الداخلي.
2. إيجاد تشريعات لحماية المحامين المدافعين عن حقوق الإنسان بحيث ألا تنتهك حقوقهم بسبب الدفاع عن قضايا الرأي و الحريات.
3. إيجاد برنامج تدريب خاص بحقوق الإنسان للقضاة والمحامين.
4. تشجيع المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان في التواجد في دول المنطقة مما يساعد على عقد دورات تدريبية لسلك القضاء والمحاماة ونشر الوعي بحقوق الإنسان داخل المجتمع.
5. تشجيع المحامين للانخراط في جمعيات النفع العام عامة وخصوصاً الجمعيات المعنية بحقوق الإنسان.
6. السعي لتكوين شبكة للحقوقيين تعمل ضمن هياكل منظمة العفو الدولية بحيث تسهل الاتصال بينهم وتزويدهم بالوثائق والمعلومات المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.
7. تفعيل دور جمعية المحامين في التصدي للقضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وتشجيعها للقيام بدورها في التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية.
8. ضرورة إنشاء مكاتب للمساعدة القانونية والتوصية لاتحاد المحامين العرب لإنشاء مساعدة قانونية في الدول العربية التي لا تتوفر فيها مثل هذه الخدمات.
9. إنشاء جهاز رقابي أهلي لمتابعة ومراقبة السلطات الثلاثية (التنفيذية التشريعية والقضائية) للتأكد من عدم أي تجاوزات من أي منها تحدث لحقوق الإنسان.
10. العمل على تطوير آليات للاحتجاج الشعبي مثل الاعتصامات وأي أساليب سليمة أخرى.
11. السعي لتطبيق الإعلان العالمي لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والعمل على نشره وتعميمه على أوسع النطاق.
12. تفعيل و إيجاد هياكل لمنظمة العفو الدولية في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

13. العمل على زيادة وعي الفرد بحقوقه القانونية.
14. التأكيد على أن التوصيات الصادرة من مؤتمر الرابع العربي الأول الذي عقد في بيروت 14-
- 16 يونيو عام 1999 تعتبر هي الحد الأدنى لضمان استقلال القضاء.
15. وضع معايير وشروط تضمن حسن اختيار القضاة.
16. لا يجوز أن يكون عضواً في المجلس الأعلى للقضاء من يكون أحد أعضاء السلطة التنفيذية.
17. تهيئة المناخ المناسب لإنشاء مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل من أجل الدفاع عن الحريات العامة ونزاهة القضاء.
18. تحديد ميزانية مالية خاصة للسلطة القضائية مستقلة عن السلطات الأخرى.
19. جعل سلطة الادعاء العام جزءاً من السلطة القضائية.
20. التأكيد على إيجاد تشريعات في دول المنطقة بشأن استقلال السلطة القضائية عن السلطات الأخرى وتجرىم كافة محاولات التدخل في شئونها بأي شكل من الأشكال.
21. التأكيد على أن المبادئ والمعايير الإسلامية المتعلقة باستقلال القضاء ونزاهة القضاة تطابق وتدعم المعايير الدولية لاستقلال القضاء.
22. السماح للقضاة بتكوين وتشكيل جمعياتهم المهنية الخاصة بحيث تتيح لهم الدفاع عن مصالحهم وتطوير أصول المهنة.
23. لا يجوز سحب القضايا من القضاة الذين يتولون النظر في هذه القضايا تعسفاً.
24. يتم توزيع القضايا داخل المحاكم من قبل السلطة القضائية وفقاً لأنظمتها الداخلية.
25. ضرورة توعية المواطنين بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة بما يساعد على مشاركتهم في حماية مبدأ سيادة القانون و العدالة.
26. على الدول العربية التي تتضمن تشريعاتها قوانين تمنع المرأة من تولي منصب القضاء أن تعيد النظر في تلك التشريعات و أن تهيئ المناخ اللازم لتمكين المرأة من الحصول على هذا الحق.

وضعية المرأة في مراكز صنع القرار

- 1- تبني اقتراح يرفع إلى أمين عام جامعة الدول العربية لإيجاد سلطة قضائية داخل الجامعة متخصصة بمتابعة وحماية جميع الحقوق الإنسانية للمرأة العربية ومراقبة تنفيذ التشريعات الوطنية.

- 2- المطالبة بالمزيد من الحقوق والحريات الأساسية للمرأة العربية بما يتفق والمواثيق الدولية والعمل على تنقية الثقافة العربية من الأفكار والاجتهادات الهدافة لعرقلة مسيرة تطور المرأة والنهوض بها لمواكبة متطلبات القرن الراهن.
- 3- مطالبة الحكومات العربية بسن قوانين واضحة وصريحة تمكن المرأة من المشاركة في السلطة واتخاذ القرار والمشاركة في إدارة موارد بلدانها دون تحيز أو تمييز، وإيجاد آلية مؤسسية في الدولة لمراقبة تنفيذ تلك القوانين.
- 4- مطالبة الحكومات العربية بضرورة اتخاذ كافة التدابير التي من شأنها مساعدة المرأة في فهم وإدراك أهمية مشاركتها في المراحل الانتخابية المختلفة مرشحة ومنتخبة ، مع وضع استراتيجية إعلامية تساعد في تغيير العقليات والسلوكيات داخل البيت العربي.
- 5- ضرورة انخراط المرأة مؤسسات المجتمع المدني بمختلف أشكالها وتنظيماتها والدفع بها لتتبوأ مناصب قيادية فيها نحو مشاركتها في السلطة.
- 6- السعي لتكوين شبكة للمرأة في إطار منظمة العفو الدولية في الخليج والجزيرة.
- 7- تدارس إيجاد حركة نسائية قوية على مستوى منطقة الجزيرة والخليج بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني ومنها الاتحادات والجمعيات النسائية الفاعلة للعمل على اتخاذ كافة التدابير من أجل رفع درجة الوعي للمواطن رجل أو امرأة، وبضرورة مشاركة المرأة في السلطة واتخاذ القرار.
- 8- رفع التحفظات التي اتخذتها الدول العربية بما في ذلك الكويت على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وذلك تمشياً مع دساتير هذه البلدان التي تنص على المساواة والكرامة الإنسانية.
- 9- عمل برنامج مستديم لرفع الوعي بحقوق المرأة وبصفة خاصة حقوقها السياسية.
- 10- إيجاد برامج تتضمن أهداف مرحلية تهدف لتمكين المرأة بنسب محدودة لتولي مراكز قيادية في مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني.
- 11- دعم الدور المتوقع لمنظمة العفو الدولية أو جمعية المحامين الكويتية في تدريب وتهيئة النساء لتتبوأ المراكز القيادية.
- 12- مطالبة جمعية المحامين الكويتية بتبني قضايا النساء التي ترفض حالات تسجيلهم في مراكز قيد الناخبين.
- 13- مطالبة الحكومات بتنفيذ الالتزامات المدرجة في برنامج عمل بكين لتمكين المرأة من نيل حقوقها السياسية و تبوأ مراكز اتخاذ القرار.
- 14- دعوة المجالس التشريعية والبرلمانات العربية لتعديل القوانين المحلية لتمكين المرأة من نيل حقوقها السياسية وتبوأ مراكز اتخاذ القرار.

- 15- تشكيل لجنة تحت مظلة جمعية المحامين الكويتية تتكون من عدد من المحامين وعلماء الشريعة والقانون والسياسيين لمناقشة المشكلات القانونية والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالحقوق السياسية للمرأة واتخاذ أفضل السبل لتمكينها لممارسة حقوقها السياسية طبقاً للشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية.
- 16- يعلن المؤتمر تضامنهم مع حقوق المرأة الكويتية في المشاركة السياسية.
- 17- إدماج ثقافة حقوق المرأة في مناهج التعليم وتنقيح المناهج بما يضيف عليها المزيد من الصور الإيجابية للمرأة مع مراعاة قيم ومفاهيم حقوق الإنسان المتعارف عليها في المواثيق الدولية عند إعداد هذه المناهج.
- 18- استعمال الأدوات القانونية والسياسية لتشكيل ضغط لإيصال المرأة للمراكز السياسية.
- 19- العمل على تنفيذ خطة عمل للنهوض بالمرأة العربية للعام 2005 في إطار منهاج عمل مؤتمر بكين.

قوانين العمل والتمييز ضد المرأة والعمال المهاجرين

- 1- التأكيد على أن الاتفاقيات الدولية تصبح ملزمة ضمن القانون الوطني حين التوقيع عليها من قبل الحكومات.
- 2- الإسراع بإنجاز التعديلات الخاصة بقانون العمل الكويتي.
- 3- ضرورة تطبيق القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية الخاصة بالعمالة الوافدة بما يضمن حقوق أصحاب العمل و العمال و يمنع التعسف من أي طرف.
- 4- التأكيد على أن التأمينات الاجتماعية حق لكل عامل في البلد.
- 5- ضرورة التصدي للممارسات التمييزية ضد المرأة في إطار العمل و التي تتم خارج إطار القانون الدستور والعمل على محاربتها قانونياً وأمام القضاء.

جدول أعمال ندوة "العدالة وكرامة الإنسان"

الكويت 13/12 فبراير 2000

<p>التسجيل الافتتاح</p> <p>- رئيس الجلسة: الأستاذ عبد الرحمن الحميدان: رئيس جمعية المحامين الكويتيين - الترحيب وأهداف الندوة: المجموعات الكويتية لمنظمة العفو الدولية: د. غانم النجار ، أستاذ العلوم السياسية ، جامعة الكويت - كلمة السيد سامي المينيس: رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الأمة الكويتي - كلمة منظمة العفو الدولية: جون ري، مديرة قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - استراحة وعرض شريط فيديو حول حقوق الإنسان.</p>	<p>09:30 – 08:30 10:25 – 09:30 11:00 – 10:25</p>
<p>جلسات العمل المغلقة</p>	
<p>الخور الأول: دور القضاة والمحامين في بناء دولة الحق والقانون</p> <p>- رئيس الجلسة: الأستاذ/ جمال عبد الرزاق العثمان، مقرر لجنة حقوق الإنسان سابقاً بمجلس الأمة الكويتي، وعضو مجلس المنظمة الكويتية لحقوق الإنسان. المدخلات الأولى: إستقلال القضاء وسيادة القانون - تقديم: الأستاذ ناصر أمين: مدير المركز العربي لاستقلال القضاء والحاماة بالقاهرة المدخلات الثانية: دور المحامين في بناء دولة الحق والقانون - تقديم: الأستاذ/ مصطفى الصراف، عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان - تعقيب على المدخلتين: القاضي حمود عبد الحميد الهتار، رئيس المنظمة اليمنية لحقوق الإنسان - فترة للنقاش والملاحظات - استراحة شاي - تقسيم المشاركين إلى فرقتي عمل لتعميق النقاش في الجوانب الرئيسية التي أثارها المدخلتان وما تبعهما من تعقيبات ومناقشات وتقديم توصيات ومقترحات عملية. - جلسة عامة لتقديم توصيات ومقترحات كل فرقة عمل. - استراحة الغداء المدخلات الثالثة: معايير المحاكمة العادلة والآثار المترتبة على عدم تطبيقها - رئيسة الجلسة: د. فاطمة العبدلي، عضو الجمعية النسائية الثقافية بالكويت - تقديم: منظمة العفو الدولية، قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - مداخلة: محمد ناجي علاو " حق الطعن واستئناف الأحكام كضمان للعدالة" - تعقيب: الأستاذ عبد الرحمن الحميدان: رئيس جمعية المحامين الكويتية - فترة للنقاش والملاحظات. - خلاصة توصيات اليوم الأول.</p>	<p>11:20 – 11:00 11:35 – 11:20 11:50 – 11:35 12:20 – 11:50 12:35 – 12:20 13:30 – 12:35 14:00 – 13:30 15:30 – 14:00 15:50 – 15:30 16:05 – 15:50 16:20 – 16:05 17:00 – 16:20 17:30 – 17:00</p>

جلسات العمل المغلقة

<p>المحور الثاني : وضعية المرأة في مراكز اتخاذ القرار</p> <p>- رئيس الجلسة: د. غانم النجار، أستاذ في العلوم السياسية، جامعة الكويت</p>	
<p>المدخلية الأولى : وضعية المرأة في مراكز اتخاذ القرار</p> <p>- تقديم: د. بدرية العوضي، محامية وعميدة كلية الحقوق سابقاً</p>	09:20 – 09:00
<p>المدخلية الثانية: دور المرأة في صنع القرار: نماذج من التاريخ الإسلامي العربي</p> <p>- تقديم: الأستاذة إلهام عبد الوهاب، منسقة مجموعات منظمة العفو الدولية باليمن</p>	09:35 – 09:20
<p>- الملاحظات</p> <p>- فترة للنقاش</p> <p>- استراحة شاي</p>	09:50 – 09:35 10:20 – 09:50 10:35 – 10:20 11:30 – 10:35
<p>- تقسيم المشاركين إلى فرقتي عمل لتعميق النقاش في الجوانب الرئيسية التي أثارها المداخلتان وما تبعهما تعقيبات ومناقشات وتقديم توصيات ومقترحات عملية.</p> <p>- جلسة عامة لتقديم توصيات ومقترحات كل فرقة عمل.</p> <p>- استراحة الشاي</p>	12:15 – 11:30 12:30 – 12:15
<p>المحور الثالث: قوانين العمل والتميز ضد المرأة والعمال المهاجرين</p> <p>- رئيسة الجلسة: د. سهام الفريح، عضو مجلس إدارة الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان</p>	12:45 – 12:30
<p>المدخلية الأولى: قوانين العمل والتميز ضد العمال المهاجرين</p> <p>- تقديم: د. عبد الله غلوم الصالح: وكيل وازرة الشؤون الاجتماعية والعمل المساعد سابقاً بالكويت</p>	13:00 – 12:45 13:15 – 13:00 14:00 – 13:15 15:30 – 14:00 16:30 – 15:30
<p>المدخلية الثانية : قوانين العمل والتميز ضد المرأة</p> <p>- تقديم: د. معصومة المبارك، أستاذة العلوم السياسية بجامعة الكويت</p>	17:00 – 16:30 17:45 – 17:00
<p>- تعقيب على المداخلتين: د. محمد الفلي أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت</p> <p>- فترة للنقاش والملاحظات</p> <p>- استراحة الغداء</p> <p>- تقسيم المشاركين إلى فرقتي عمل لتعميق النقاش في الجوانب الرئيسية التي أثارها المداخلتان وما تبعهما من تعقيبات ومناقشات وتقديم توصيات ومقترحات عملية.</p> <p>- جلسة عامة لتقديم توصيات ومقترحات كل فرقة عمل.</p> <p>- خلاصة توصيات اليوم الثاني وختام الندوة</p>	